والتكويت ومعالجة أي فساد إداري أو مالي والتعاون مع المجلس لإقرار القوانين المهمة

يجب أن يقابله إدارة وخدمات متكاملة للمواطنين

خالد السعيد: تسلمت الرسالة ووجهتها إلى الإدارة الفنية المعنية لدراسة الموضوع وفي انتظار الرد

وزير الصحة خلال مداخلته

الديحاني مترئساً جانباً من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

"وزير التجارة السابق أكد أنه اتخذ قرارات وزارية للحد من هذه الظاهرة، وسؤالي هو ماذا ستفعلون للمتضررين بعد أن أخذت أموالهم وخروج أحد المتهمين «سوداني الجنسية» ومغادرته البلاد؟"، مستغربا كيف أن "هذا المتهم السوداني بقدرة قادر خرج بقرار من المحكمة وغادر البلاد رغم وجود قرار منع السفر!"، ومشيرا الى الأن مغادرته تدل على أن "وراه ناس بالكويت هي اللي طلعته من الكويت لدولة خليجية ثم الى لندن!!"

وأعرب الطريجي عن ثقته بوزير الداخلية الحالي ووزير التجارة، لافتا الى أنه ينتظر إجابة بشأن هذه القضية التي يجب أن لا تمر مرور الكرام، وداعيا وزير الداخلية للتحقق بشأن من تعاون مع المتهم لإخراجه من الكويت.

وعقب وزير التجارة فهد الشريعان قائلا: إن السؤال مقدر ونعد بأننا سنتخذ إجراءات للحد من هذه المعارض وضبطها.

من جهته عقب وزير الداخلية الشيخ أحمد المنصور بالقول: نشكر الاخوين عبدالله المضف وعبدالله الطريجي على اهتمامهما ونعدهما بأن يكون هناك تواصل ومتابعة معهم بشأن ما أثاراه خلال تساؤلاتهما".

وعبر نقطة نظام أكد مبارك الحجرف أن "لجنة العرائض والشكاوى سبق وأن اقترحت تخصيص الحكومة صندوقا لتعويض قضايا النصب العقاري".

وحول سؤال بدر الحميدي الموجه لوزير المالية بشأن الجهات التي صرفت لها الوزارة أموالا دون التقيد بالميزانية وأبواب الصرف.

وعقب وزير المالية عبدالوهاب الرشيد: أنا حديث عهد بالوزارة، مشيرا إلى انه في حال وجود أي سؤال حول مسائل غير واضحة يعاد تقديم السؤال، واعدا بالرد عليه بشكل واضح.

الخليفة: تروح حكومة وتجي حكومة ويروح وزير ويأتي وزير ومنذ 30 سنة والبلد تغرق في شبر ماء

الطريجي: نلاحظ أن الخريجين يرغبون بالتعيين في أماكن معينة لوجود الكوادر والمميزات المالية

وحول سؤال هشام الصالح لوزير الداخلية عن ضوابط إبعاد الوافدين، أكد الصالح أنه "على ثقة بوزير الداخلية الحالي وما يقوم به لتطهير أجهزة الوزارة"، لافتا الى أنه "فوجئ بالإعلام الأمني يعلن عن إبعاد وافدين قاموا بجريمة متعلقة بتسريب مستندات من المحكمة.. فهل معقول أن يكافأ الوافد بالإبعاد عند ارتكاب جرائم في حين أن المواطن يحاكم؟".

وأكد الصالح أن ردود وزارة الداخلية لم تكن منطقية على سؤاله، داعيا جميع الوزراء إلى "تكويت من يتولون الرد على اسئلة النواب لأنها سرية ولا يجوز أن يتولى الرد عليها وافدون"، ومشيرا إلى أنه يمنح الوزراء أسبوعين لتكويت القائمين بالرد على الأسئلة البرلمانية وإلا فكل وزير يتحمل مسؤلية صعود المنصة.

وحول عدد الوافدين العاملين في الشركات المملوكة للدولة أو المساهمة فيها بنسبة 25 بالمئة، لفت حسن جوهر إلى أنه فوجئ برد وزير المالية السابق على السؤال بشكل سري مودعا في أمانة المجلس، وأوضح "رد المالية بين أن هناك شركات حكومية ومساهمة فيها الحكومة امتنعت عن الإجابة!! وهذه إهانة لوزارة المالية أن تمتنع الشركات الحكومية عن الإجابة على وزارة المالية والسؤال البرلماني".

وأكد أن هذه الشركات فيها فرص عمل للكويتيين بواقع 7500 وظيفة، لافتا إلى أن هذه فرصة للاستفادة من تعيين مخرجات التعليم فيها خاصة بعد فشل تجربة عمل الكويتيين في القطاع الخاص، متمنيا على وزير المالية أخذ هذا الموضوع بجدية لخوض هذه التجربة الجديدة في تعيين مخرجات التعليم في الشركات الحكومية.

بدوره، قال عدنان عبدالصمد حول سؤاله الموجه لوزير الداخلية بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة والجهات ذات الصلة لتعديل أوضاع غير محددي الجنسية، إنه "أكثر من مرة يوجه السؤال ويأتي الرد لا علاقة له بالسؤال"، مشيرا الى تصريحات بأن هناك 32 ألف ملف «بدون» مستحقين للجنسية وتم رفعها لوزارة الداخلية والملف متوقف منذ سنوات... واليوم الموضوع لم يقف عند تعطل التجنيس وإنما التوظيف والتعليم وفتح حساب في البنوك وحتى بيت الزكاة لا يصرف لهم أي أمر إلا بتحديد «البدون» لجنسيته".

ووافق مجلس الأمة على عدد من الرسائل الواردة على جدول الاعمال، وفي هذا الصدد تمت الموافقة على تكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق فيما حدث نتيجة الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد خلال عطلة رأس السنة الميلادية، وعلى إحالة اقتراحين بقانونين واقتراح برغبة حول البديل الاستراتيجي وتعيين القياديين إلى لجنة الموارد البشرية البرلمانية.

ووافق المجلس أيضا على تكليف اللجنة الإسكانية بدراسة إمكانية إقامة مشروع غرب هدية السكني والتنازل عن أرض منتزه أبو حليفة لـ «السكنية» وتقديم تقرير متكامل في هذا الشأن بصفة عاجلة.

كما وافق على تكليف لجنة البيئة ببحث ودراسة ومناقشة المواضيع المتعلقة بالشؤون البيئية في البلاد مثل «تغير المناخ ونقطة الارتباط المعنية بإصلاح ما أفسده العدو العراقي الغاشم حتى نهاية دور الانعقاد».

وأحال مجلس الأمة الاقتراحات بقوانين المرتبطة بالقضية الإسكانية وبنك الائتمان إلى لجنة شؤون الإسكان والعقار.

وفي شأن غرف العزل، اوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن «المجلس بعث رسالة إلى وزير الصحة قبل رسالة النواب لتخصيص غرف عزل للمصابين بكورونا في قاعة عبدالله السالم.. وتم استلامها من الوزارة ووعدنا بالرد بأسرع وقت ممكن».

وعقب وزير الصحة خالد السعيد الذي كان حاضرا في الجلسة: «الكتاب وجه للإدارة الفنية وبصدد إعداد الرد الذي سيصلني نهاية اليوم».

من جانبه، قال النائب أحمد بن مطيع: أحمل نفسي والنواب المسؤولية في الجريمة التي ارتكبت بحق المواطنين في مدينة صباح الأحمد السكنية، لأن هناك مجرورا من الصرف الصحي بالقرب من منازلهم ولا يوجد شبكة صحية وأطلب من لجنة البيئة ان تجتهد فيما يحدث لمدينة صباح الأحمد خصوصا أن عدد الوحدات السكنية 9500.

ثم انتقل المجلس إلى مواصلة مناقشة الرد على الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحالي.

وفي بداية النقاش تمنى النائب حمود مبرك أن يعبر أعضاء لجنة الرد على الخطاب الأميري عن مضامين ما يتطلع له النواب ابتداء في حل القضية الإسكانية والاهتمام بالتعليم والتصدي لقضية البطالة وجمع الموظف الكويتي بين وظيفتين والاهتمام بالشباب، وليس فقط التركيز على الجانب الرياضي.

من جهته، قال النائب صيفي الصيفي إنه تقدم بطلب عقد جلسة خاصة لبسط سلطة القضاء على قضايا سحب الجنسية، مؤكدا أنه آن الأوان لوقف العبث في الحديث عن ملف الجنسية كحديث أحد المرشحين أن هناك 170 ألف مزور أو الحديث عن وجود 400 ألف مزور وهي أحاديث غير صحيحة، والمسألة يجب أن تكون تحت مظلة القضاء حتى لا تستغل من قبل الحكومة وحتى لا يتكرر ما حدث بشأنها فهذا الملف يجب أن يغلق وأن لا يكون عرضة للمزايدات الانتخابية.

ودعا الصيفي الحكومة للتعاون مع المجلس فهناك 35 نائبا وقعوا مع هذا الطلب لمناقشة هذا القانون الذي نريد منه إغلاق هذا الملف. وإذ أشار إلى ان "المساعدات الاجتماعية للأرامل والمطلقات «تفشل»"، قال الصيفي: إن قدم اقتراحا بزيادة 10 في المئة لمتلقي هذه المساعدات.

وأضاف من جهة ثانية أن "البطالة في الكويت مصطنعة حتى يعود المواطن للنائب والنائب يذل عند الوزير.."، لافتا إلى أنه وفق تقارير المحاسبة فالجهات الحكومية لم تشغل الوظائف المعتمدة في الميزانيات.

من جانبه، قال أسامة المناور: توجه حكومي لاستنزاف الاحتياطي العام عمدا من خلال دفع صفقات التسليح وتمويل المنح الخارجية وغيرها وذلك لادعاء نفاذ الاحتياطي العام حتى تتخذ خطوات أخرى وتشدد في وجه المواطن عند مطالبته بزيادات. ودعا وزير المالية لتوضيح أسباب قطع إحالة أرباح الشركات الحكومية الى الاحتياطي العام وتعديل الميزانية العامة حسب ما هو في الدستور بدخول كل شيء فيها.

بدوره، قال أحمد مطيع: بعض المسؤولين في الجهات الحكومية يتعمدون الإضرار بالموظفين دون علم منهم وعلى الوزراء اتخاذ إجراءات بحقهم وإلا نحن من سيتخذ إجراءات بحق الوزراء المسؤولين عنه.

من ناحيته، توجه عدنان عبدالصمد بالشكر لسمو الأمير وسمو ولي العهد على مكرمة العفو وما أدت إليه من انفراجة متمنيا استمرارها. وقال: أنصح مجلس الوزراء بمناقشة تقارير ديوان المحاسبة عن الحسابات الختامية، مطالبا بمعالجة للقصور الأمني، لا سيما الحسابات الوهمية التي تجعل الحق باطلا.

وقال النائب أسامه الشاهين "نطالب بعرض استقالة النائب يوسف الفضالة والتعجيل بالنظر فيها خصوصا أنه يصر على الاستقالة"، مطالبا بإيحاد غرفة للعزل في قاعة عبدالله السالم لتمكين المحجورين من ممارسة دورهم".

وأضاف: هناك ملفات يئن منها الشعب مثل غلاء المعيشة وأزمة الإسكان والعمالة المنزلية، متسائلا: أين نحن من إسقاط القروض على المعسرين وغيرها من الملفات؟ داعيا للنظر الى الملفات الشعبية.

كما أشار إلى أن قانون إدارة الفتوى الشرعية منذ العام 1960 قبل الاستقلال، وحان الوقت لتجديده.

.. ووزير التجارة أيضاً

حمود مبرك: نطالب الجهات دوما بالرد على الأسئلة خلال أسبوعين وجميعهم لم يلتزموا .. وإلا فلنا إجراء آخر

أسامة المناور: توجه حكومي لاستنزاف الاحتياطي العام عمدا من خلال دفع صفقات التسليح وتمويل المنح الخارجية

مطيع: بعض المسؤولين يتعمدون الإضرار بالموظفين وعلى الوزراء اتخاذ إجراءات ..وإلا نحن من سيتخذ الإجراءات معكم

عبدالكريم الكندري يدلي بدلوه

خالد العتيبي متحدثاً

وعبدالله المضف